جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي	كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير	قسم العلوم المالية والمحاسبة
السنة أولى والثانية ماستر: محاسبة وتدقيق	مقياس: محاسبة الشركات المعمقة	أستاذ المقياس: الدكتور صـــــراوي مـــــراد
السنة الجامعية: 2023م /2024م	السداسي الأول/ السداسي الثالث	من أكتوبر 2023 إلى جانفي 2024م

المحور الثاني: اندماج الشركات التجارية (la fusion des sociétés commerciales):

1. تعريف الاندماج ببيان أثره:

لم يرد في التشريع الجزائري تعريفا للاندماج شأنه في ذلك شأن الكثير من القوانين العربية والغربية بل قام مباشرة في المادة 744 من القانون التجاري بتحديد حالاته فقط مثلما فعل المشرع الفرنسي. يفهم من ذلك أنه ترك المجال للفقه.

لذا سنورد فيما يلي بعض التعريفات الفقهية:

"يقصد بالاندماج من خلال أثره، انضمام عدة شركات بعضها إلى بعض انضماما تفقد فيه كل واحدة منها استقلالها وتحل محلهما شركة واحدة".

أو أنه "العملية القانونية التي تجمع في شركة واحدة عدة شركات قائمة".

كما عرف بعض الفقهاء الاندماج بأنه "التحام شركتين أو أكثر التحاما يؤدي إلى زوالهما معا وانتقال جميع أموالها إلى شركة جديدة أو زوال أحدهما فقط وانتقال جميع أموالها إلى الشركة الدامجة".

وهو ما يتضح من نصوص القانون التجاري الجزائري وبعض التشريعات العربية والغربية التي وصفت عملية الاندماج بأنها نقل للذمة المالية من شركة إلى شركة أخرى.

حيث تنص الفقرة الثانية للمادة 744 من القانون تجاري جزائري "... كما لها أن تقدم ماليتها لشركات موجودة أو تساهم معها في إنشاء شركات جديدة بطريقة الاندماج...".

كما يمكن أن يعرف بأنه: "عقد بين شركتين أو أكثر، يترتب عليه زوال الشخصية المعنوية للشركة أو الشركات المندمجة، وتنتقل كافة أصولها وخصومها إلى الشركة الدامجة، أو تنحل بمقتضاها شركتان أو أكثر، فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما، وتكونان شركة واحدة جديدة لها شخصية معنوية مستقلة، وتنتقل كافة الأصول والخصوم إلى الشركة الجديدة".

2. مصطلحات أساسية:

- **شركة الاندماج:** وهي الوحدة المحاسبية الناتجة عن عملية الاندماج؛
- **الشركات المكونة للاندماج**: وهي مجموعة الشركات التي تدخل في عملية الاندماج؛
- **الشركة الدامجة:** وهي من الشركات المكونة للاندماج، ولكنها تتميز عن باقي الشركات بأنها الشركة الباقية؛
- **الشركة المندمجة:** وهي من الشركات المكونة للاندماج، ولكنها تختفي قانونيا بتمام اندماجها في الشركة الدامجة.

دروس في مقياس محاسبة الشركات المعمقة للدكتور صراوي مراد

كما تضمن المعيار المحاسبي الدولي الثامن والعشرون «IAS 28» (محاسبة دمج الشركات) في بند التعاريف المفاهيم التالية:

- إن دمج المنشأة ينشأ نتيجة اكتساب منشأة ما حق السيطرة على واحدة أو أكثر من المنشآت أو عن طريق دمج مصالح منشأتين أو أكثر.
- **السيطرة:** وهي حق الملكية سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، عن طريق شركة تابعة، أي حق امتلاك أكثر من نصف الأسهم التي لها حق التصويت في هذه المنشأة، أما امتلاك المنشآت غير التابعة، فيكون عن طريق شراء أسهمها.
- **المنشآت التابعة:** وهي منشأة مسيطرة عليها من طرف منشأة أخرى.
- **المنشأة الأم القابضة (المسيطرة):** وهي المنشأة التي تتبعها أكثر من منشأة، وتملك حق السيطرة عليها.

3. الأسباب والأهداف من وراء عملية الإندماج:

- الرغبة في خفض التكاليف، وذلك من خلال تنفيذ أوجه التآزر (أو وفورات الحجم، وتجميع شبكات التوزيع، وقوى المبيعات، ومركزية الإدارة)؛
- الرغبة في الاستفادة من التخفيضات الضريبية المتاحة؛
- الرغبة في الحصول على الموارد التكميلية (الحصول بسرعة على موارد جديدة (مهارات أو أصول) متاحة لتظل قادرة على المنافسة داخل البيئة التي تنشط فيها)؛
- الرغبة في تخفيض تكاليف التمويل، وتجنب اللجوء إلى البنوك والمؤسسات المالية التي تفرض معدلات فائدة مرتفعة نوعا ما وشروط تعجيزية؛
- مواجهة بعض نقص في الموارد، والحصول على الخبرة، المعدات والبنية التحتية، أو الحصول على الإمكانيات الغير متوفرة في السوق (مثل: براءات الاختراع، نقل التكنولوجيا)؛
- الحفاظ على شهرة العلامات التجارية للمنتجات المشترات للشركة المستحوذ عليها (شراء العلامات التجارية ذات السمعة الطيبة)؛
- السوق أو المهن الجديدة والواعدة (الاستكشاف، والتقدم على المنافسين الحاليين والمستقبليين)؛
- توسيع الأنشطة إلى مناطق جغرافية جديدة (التدويل)؛

4. مزايا الإندماج بين الشركات: نذكر على سبيل الحصر لا الذكر بعض المزايا فيما يلي:

- يعتبر الاندماج وسيلة لنمو الشركات وتطورها، فبفضل الاندماج ستضاعف هذه الشركات من قدرتها على التوسع، أي تحويل جانب كبير من الأرباح المتحققة لغرض تنمية رأس المال، حيث يعتبر الاندماج وسيلة للتطور والتوسع في ظرف وجيز، فيمكن خلال فترات قصيرة أن تحقق هذه الشركات التطور أو التوسع المطلوب، وذلك عن طريق اندماجها مع شركات أخرى، وهذا

الذي لا يمكن أن يتم من خلال التوسع الداخلي، أي باعتماد الشركات على الوسائل المتاحة لها وعلى قدراتها الذاتية، وذلك لما تتطلبه هذه العملية من تخطيط ومتابعة؛

- يحد الاندماج من التنافس الخطير بين الشركات، فعلى الرغم من أن المنافسة تحقق بعض المزايا الاقتصادية: كانخفاض الأسعار، وتحقيق جودة عالية في نوعية السلع والخدمات، إلا أنها قد تصبح منافسة خطيرة، والتي من شأنها أن تلحق أعلى الأضرار بالشركات المتنافسة، وبالاقتصاد الوطني، حيث إن الانخفاض الكبير في الأسعار نتيجة المنافسة، يلحق أكبر الخسائر بالشركات الصغيرة، فتتساقط الواحدة تلو الأخرى معلنة عن إفلاسها، وعليه فإن الاندماج يدعم إمكانية هذه الشركات الصغيرة، ويمكنها من البقاء، ويجعلها قادرة على مواجهة هذه المنافسة؛

- يعتبر الاندماج وسيلة لدعم التنافس على المستوى العالمي، حيث كثيرا ما يتم استخدام الاندماج لتكوين شركات وطنية كبرى قادرة على منافسة الشركات متعددة الجنسيات؛

- كما يعتبر الاندماج إحدى الوسائل القانونية المتبعة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية، فالشركة الأجنبية بدلا من أن تؤسس في دولة ما على نحو ظاهر يستدعي الشعور الوطني العام بالوقوف ضد الأجانب، تسعى هذه الشركات الأجنبية إلى الاتحاد مع شركات وطنية، بحيث تأخذ الشركة الدامجة أو الجديدة الشكل الوطني، بالإضافة إلى أنه قد يتردد المستثمرون الأجانب في استثمار أموالهم في دولة ما، نظرا لتوفر العديد من المخاطر، ولكن الوضع سيختلف في حالة توفير إمكانيات لشركاتهم للاندماج مع شركة أخرى لتقوم بهذا الاستثمار، حيث إن الاندماج في هذه الحالة يضمن قسمة المخاطر من جهة، ويلبي حاجة الدولة من جهة أخرى؛

- وبسبب هذه المزايا المتقدمة نلاحظ أن بعض الدول تعمل على تشجيع الاندماج من خلال وضع بعض الإعفاءات الضريبية التي تستحق بسبب الاندماج، ففي الأردن مثلا: المادة 224 من قانون الشركات الأردني لسنة 1997 تقرر هذه الإعفاءات في نصها على أنه: **"تعفي الشركة المندمجة ومساهموها أو الشركاء فيها، والشركة الدامجة أو الشركة الناتجة عن الاندماج ومساهموها، أو الشركاء فيها من جميع الضرائب والرسوم، بما في ذلك رسوم نقل الملكية التي تترتب على الاندماج أو بسببه"**؛

5. عيوب الاندماج بين الشركات: نذكر على سبيل الحصر لا الذكر بعض العيوب فيما يلي:

- لا يعد الأداة المثلى لتحقيق التركيز الاقتصادي الذي يحدث بين المشروعات الكبيرة، إذ يؤدي اندماج الشركات إلى تكوين شركات اقتصادية كبيرة وعملاقة، الأمر الذي قد يصيبها بالركود، بالإضافة إلى نشوء العديد من الصعوبات الفنية في تنظيم مثل هذه الشركات وإدارتها؛

- كما يؤدي الاندماج إلى آثار سلبية تقع على العاملين في الشركات المندمجة التي تنحل بسبب الاندماج، وبخاصة العاملين في الشؤون الإدارية لهذه الشركات، فالاندماج يؤدي إلى توحيد الإدارة لهذه الشركات، مما يؤدي إلى تسريح جلهم أو بعضهم؛

- ومن جهة المصلحة العامة، يضع الاندماج نهاية للمنافسة بين الشركات المندمجة، مما يؤثر كثيرا في سعر ونوعية المنتجات، التي كانت تحققها المنافسة، فضلا عن ارتفاع أسعار هذه المنتجات بسبب احتكار الشركة الدامجة أو الشركة الجديدة إنتاجها.

مما سبق نستنتج أنه لا يمكن عد الاندماج مزايا أو عيوب الإندماج، بل الإندماج ظاهرة اقتصادية يختلف الحكم عليها، حسب ظروف كل حالة، فالعبرة في النتيجة التي ينتهي إليها الاندماج، من حيث الفوائد التي تعود على الشركة أو الشركات المندمجة أو المساهمين فيها، وما يمكن أن يترتب عليهم وعلى المجتمع من مزايا وعيوب نتيجة قوع هذا الاندماج.

6. اختيار طريقة الاندماج

أجاز القانون التجاري الجزائري طريقتين للاندماج: هما طريقة الانضمام وطريقة الامتصاص:

أ. الاندماج الكلي عن طريق المزج أو الضم بين شركتين أو أكثر من أجل إنشاء شركة جديدة La fusion par la constitution d'une nouvelle société:

يحدث هذا النوع من الاندماج عندما تتفق شركتان أو أكثر على توقفهما عن الوجود، وانصهارهما معا في شركة واحدة جديدة، هذه الشركة الجديدة ستملك جميع موجودات الشركات السابقة، كما تتحمل ديون والتزامات تلك الشركات، ويتطلب ذلك أن تتلاشى الصفة القانونية للشركات (تصفية الشركات المندمجة)، أي أن تزول شخصيتها المعنوية، وستصبح الشركات المندمجة كمساهمين في الشركة الجديدة التي كونت لغرض الاندماج.

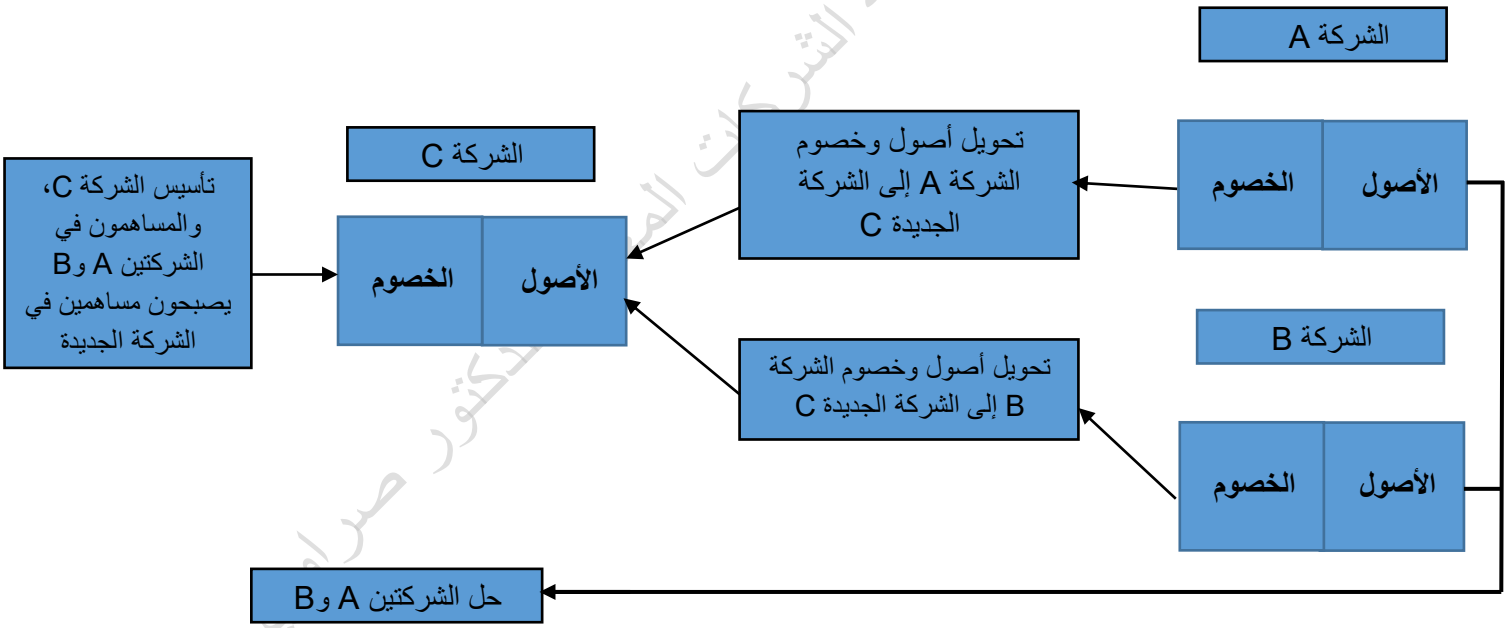

ب. الاندماج عن طريق الامتصاص أو الابتلاع Fusion par absorbation

لأي شركة الحق في أن تمتص أو تبتلع شركة أخرى، حيث يطلق على الشركة الباقية، الشركة الدامجة **la Société Absorbante**، أما شركات أو الشركة التي ستزول شخصياتها المعنوية، فهي تسمى بالشركة المندمجة **la société absorbée**، ويمكن توضيح هذا النوع من الإندماج من خلال الشكل التالي:

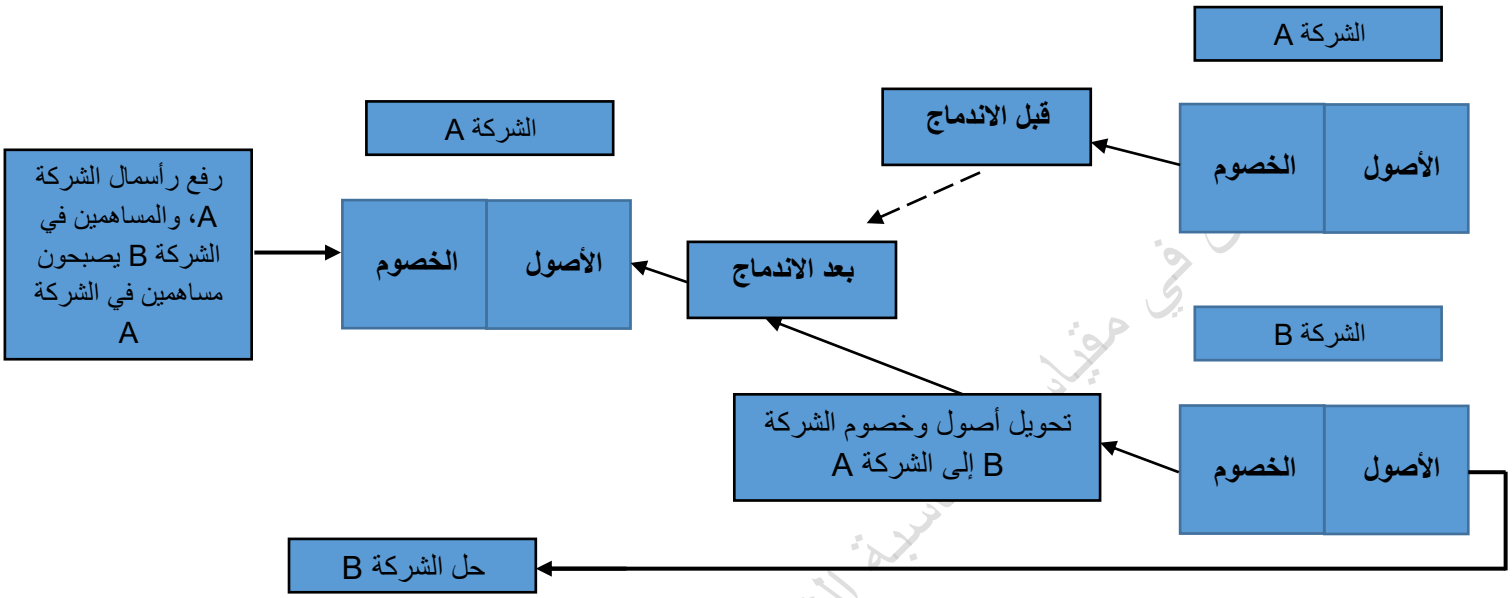

7. أمثلة لشركات عالمية قامت بعملية الاندماج:

مثال 1: الإندماج عن طريق الإمتصاص: اندماج فودافون ومانيسمان:

بلغت قيمة هذا الاندماج، والذي حدث سنة 2000م، أكثر من 180 مليار دولار، وهو أكبر صفقة اندماج واستحواذ حدثت في التاريخ إلى يومنا هذا. حيث استحوذت شركة Vodafone ومقرها المملكة المتحدة على شركة Mannesmann الألمانية. ونتيجة لذلك، أصبحت فودافون أكبر مشغل للهواتف المحمولة في العالم، مع تمهيد الطريق لصفقات مستقبلية في قطاع الاتصالات. وقد عارض العديد من الألمان هذه الصفقة، لأنهم أرادوا أن تظل الشركات الألمانية لاعبا رئيسيا في السوق العالمية.

مثال 2: إندماج شركتين أو أكثر من أجل إنشاء شركة جديدة: اندماج أكسون وموبيل

حدث هذا الاندماج في سنة 1999م، وولد قوة عظمى في صناعة الطاقة. فقد كانت أسعار النفط مستمرة في الانخفاض، وكانت شركات الطاقة تتأثر نتيجة لتراجع الأسعار. كما اندمجت إكسون وموبيل في صفقة وصفتها ياهو فاينانس بأنها واحدة من أنجح عمليات الاندماج والشراء في تاريخ عمليات الاندماج. وقد وافقت الحكومة الأمريكية على الصفقة، بعد التأكيدات بأن الشركتين المندمجتين ستبيعان أكثر من 2400 محطة بنزين في جميع أنحاء البلاد. وقد دافعت إكسون عن الصفقة، وهي الأكبر في سلسلة من عمليات التوحيد في الصناعة، مشيرة إلى ضغوط الأسعار على النفط الخام، والحاجة إلى مزيد من الكفاءة والمنافسة.

8. كيفية معالجة عمليات الاندماج:

- حل بدون تصفية للشركات المندمجة؛

- تحويل كل عناصر الأصول والخصوم المكونة للشركات المندمجة إلى الشركة رأسمال الشركة الجديدة؛
- مكافأة وتثمين الشركاء عن طريق أسهم أو حصص في الشركة التي سيتم تأسيسها (الشركة الجديدة).

الاندماج عن طريق الانضمام: الشركات القديمة تحل لصالح شخصية معنوية جديدة، ويكون تحليل هذه الوضعية للشركات المنحلة، كما يلي:

- **الشركة الجديدة:** تأسيس الشركة عن طريق تقديم حصص عينية؛
- **الشركة القديمة:** حل هذه الشركات، ومكافأة الشركاء عن طريق أسهم أو حصص في رأسمال الشركة الجديدة.

الاندماج عن طريق الامتصاص: وهذا عن طريق امتصاص أو استيعاب الشركة المندمجة، ويكون الناتج من هذه العملية كما يلي:

الشركة الدامجة: رفع رأس المال عن طريق الحصص العينية المقدمة من الشركة المندمجة؛

الشركة المندمجة: حل الشركة مع مكافأة شركائها عن طريق أسهم أو حصص في رأسمال الشركة الدامجة.

9. مراحل الاندماج: إن عملية اندماج الشركات تتطلب المرور على مجموعة من المراحل، وتتمثل في:

أولا: إعداد مشروع الاندماج:

- العمل على تقويم الشركة ومن ثم تقييم الحصص التي ستقدمها؛
- مصادقة المسيرين أو مجلس الادارة أو مجلس المديرين كل حسب نوع الشركة؛
- نشر هذا المشروع في نشرة الإعلانات القانونية من أجل الاشهار.

ثانيا: تدخلات محافظه الاندماج: ينشر محافظ الاندماج أو محافظ الحسابات تقريرين حول الإندماج، وهما:

- **التقرير الأول:** يتعلق بنوع الاندماج، وخاصة ما يتعلق بمبادلة الحصص بين الشركات الداخلة في عملية الإندماج؛
- **التقرير الثاني:** يتعلق بقيمة العناصر العينية التي ستحول.

ثالثا: عقد الجمعية العامة غير العادية: وهذا من أجل النطق بمشروع الاندماج، والمصادقة على تغيير العقد الأساسي لكل شركة:

10. مشاكل التقويم:

مشروع الاندماج يشرح أسباب وشروط الاندماج بين الشركات، وتاريخ إقفال الحسابات، والذي يكون في أغلب الأحيان تاريخ آخر اقفال للحسابات، عناصر الأصول والخصوم المنقولة، وتقييمها ومبادلة الحصص، ومشروع الاندماج يركز على التقييم، وذلك من أجل:

- مبادلة بين أسهم وحصص شركات، ووضع آليات وشروط لإجراء عملية مبادلة عادلة، وهذا بتقييم عادل للشركات ووضعيتها المالية، حسب الحالات (قيم محاسبية صافية، قيم ومحاسبية مصححة، الأرباح أو القدرة على التمويل الذاتي المستقبلي، قيمة الشركة في البورصة)، وكذا جميع المؤشرات التي تسمح بالحكم على الحقيقة الاقتصادية للشركات الداخلة في الاندماج، كما أن مبادلة الحصص تكون موضوع مفاوضات بين أطراف الاندماج؛
- **قيمة الحصص:** المقصود بها قيمة العناصر المنقولة أو المحولة، ويمكن أن تدخل عند تقييم المبادلة، ولكن ليس من الضروري تعريفها.

ولأن تحديد هذه القيم ضروري من أجل القدرة على التسجيل المحاسبي للحصص، والتي نص عليها النظام المحاسبي المالي على ضرورة تسجيلها بالقيم المحاسبية الصافية أو بالقيمة العادلة.

11. حصص المبادلة:

أولى المشرع بالدول التي اهتم فيها بتنظيم الاندماج، بكيفية تحديد حقوق كل من المساهمين أو الشركاء في الشركة الجديدة، الناتجة عن الاندماج، أو كل من الشركة أو الشركات المندمجة وشركة الدامجة، وذلك بناء على الأسس التي تم بناء عليها تقييم الأصول والخصوم، ويتضح منها كيفية تحديد حقوق المساهمين والشركاء بعد عملية الاندماج.

ولذلك يجب على خبراء التقييم، وضع علاقة تبادل لحقوق الشركاء المعنيين، والتي ستحدد الأساس المالي الذي تقوم عليه حالة الاندماج، ويكتسب كل شريك مركزه القانوني الجديد، وينال حقوقه من الشركة الجديدة، تساوي على الأقل الحقوق التي كانت لهم في الشركة التي قرروا دمجها.

لذلك يجب تحديد علاقة تبادل حصص الشركاء بمنتهى الدقة والحذر، ويقتضي ذلك عمل موازنة للتبادل، ولتحديد عدد وقيمة الأسهم التي ستصدرها الشركة الجديدة أو الدامجة، لتخصيصها لمساهمي الشركة المندمجة.

فإذا تم تحديد علاقة تبادل حقوق الشركاء وإدراجها في عقد الاندماج، يكون ذلك بصفة نهائية لا بصفة استدلالية، ويتم تبادل الحقوق بعد توقيع عقد الاندماج.

وتوزع السيطرة على الشركة الجديدة عن طريق حصص المبادلة، والمعرفة عن طريق المقارنة بين أسهم الشركة الدامجة والمندمجة.

أولا. الطريقة المباشرة لحساب حصص المبادلة: لشرح هذه الطريقة نأخذ شريكتين A وB كما يلي:

- قيمة السهم في الشركة A هو PA= 400 دج؛
- قيمة السهم في الشركة B هو PB= 150 دج؛

الحالة 1: الشركة A امتصت الشركة B:

نسب حصص المبادلة = قيمة السهم الحصة للشركة المندمجة / قيمة السهم الحصة للشركة الدامجة = **PA/PB** = ((400/150) دج)= 0,375.

الحالة 2: الشركة B امتصت الشركة A:

نسب حصص المبادلة = قيمة السهم الحصة للشركة المندمجة / قيمة السهم الحصة للشركة الدامجة = **PB/PA** = ((150/400) دج) = 2,667.

الشرح المستخلص:

في الحالة 1: يعني أن لكل سهم أو حصة من الشركة المندمجة B يقابله 0,375 سهم أو حصة من الشركة الدامجة **A**.

في الحالة 2: يعني أن لكل سهم أو حصة من الشركة المندمجة A يقابله 2,667 سهم أو حصة من الشركة الدامجة **B**.

ولهذا طبيعيا أن: 1/0,375= 2,667 سهم أو حصة.

ثانيا. الطريقة غير المباشرة لحساب حصص المبادلة:

لشرح هذه الطريقة نأخذ شريكتين **A** و**B** كما يلي:

- قيمة السهم في الشركة **A** هو **PA**= 400 دج؛
- عدد أسهم الشركة **A** هو 10000 سهم؛
- قيمة السهم في الشركة **B** هو **PB**= 150 دج؛
- عدد أسهم الشركة **B** هو 20000 سهم؛

قيمة الشركة **A** = قيمة السهم الواحد × عدد الأسهم= (400 دج لسهم × 10000 سهم) = 4000000 دج؛

VA = $\mathbf{N_A * P_A}$ = (400 DA action * 10000 actions) = **4.000.000 Da**

قيمة الشركة B = قيمة السهم الواحد × عدد الأسهم= (150 دج لسهم × 20000 سهم) = 3000000 دج؛

VB = $\mathbf{N_B * P_B}$ = (150 DA action * 20000 actions) = **3.000.000 Da**

الحالة 1: الشركة A امتصت الشركة B:

الوزن النسبي للمبادلة = قيمة الشركة المندمجة / قيمة للشركة الدامجة = **VA/VB** = (4/3)= **0,75**.

ومنه **حصص المبادلة =** (الوزن النسبي للمبادلة × عدد أسهم الشركة الدامجة)/عدد أسهم الشركة المندمجة = (0,75 ×10000 سهم) / 20000 سهم= **0,375**.

الحالة 2: الشركة B امتصت الشركة A:

الوزن النسبي للمبادلة = قيمة الشركة المندمجة / قيمة للشركة الدامجة = =(4/3) =VA/ VB **1,333**.

ومنه **حصص المبادلة** = (الوزن النسبي للمبادلة × عدد أسهم الشركة الدامجة)/عدد أسهم الشركة المندمجة = (1,333 ×20000 سهم) / 10000 سهم= 2,667.

12. الإندماج في حالة وجود مساهمات غير متبادلة بين شركات عقد الإندماج: حساب نسب الحصص الممنوحة في رأس المال لكل من الشركة المندمجة والدامجة:

الحالة 1: الشركة A امتصت الشركة B:	الحالة 2: الشركة B امتصت الشركة A:
نسبة حصص المبادلة = PB/ PA= ((400/150) = 0,375.	**نسب حصص المبادلة = PA/ PB = ((150/400) = 2,667.**
عدد أسهم الشركة $B = N_B$ = 20000 سهم	**عدد أسهم الشركة $A = N_A$ = 10000 سهم**
عدد الأسهم التي ستصدرها الشركة الدامجة للشركة المندمجة = AN_A	**عدد الأسهم التي ستصدرها الشركة الدامجة للشركة المندمجة = AN_A**
$AN_A= (P_B/ P_A)* N_B$= (0,375*20000) =7500 actions	**$AN_A= (P_A/ P_B)* N_A$= (2,667*10000) =26670 actions**
هذا يعني أن عدد الأسهم التي ستتحصل عليها الشركة المندمجة في الشركة الدامجة هو 7500 سهم؛	**هذا يعني أن عدد الأسهم التي ستتحصل عليها الشركة المندمجة في الشركة الدامجة هو 26670 سهم؛**
نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة الدامجة هي:	**نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة الدامجة هي:**
A%= (10000/(10000+7500)*100)= 57%	**B%= (20000/(20000+26670)*100)= 42%**
نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة المندمجة هي:	**نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة المندمجة هي:**
B%= (7500/(10000+7500)*100)= 43%	**A%= (26670/(20000+26670)*100)= 57%**

13. الإندماج في حالة وجود مساهمات متبادلة من طرف واحد بين شركات عقد الإندماج:

الشركة الدامجة تمتلك 70% من رأس مال الشركة المندمجة والشركة المندمجة لا تمتلك أي نسبة من رأسمال الشركة الدامجة:

الحالة 1: الشركة A امتصت الشركة B:	الحالة 2: الشركة B امتصت الشركة A:
نسبة حصص المبادلة = PB/PA = (400/150)) = 0,375.	نسب حصص المبادلة = PA/PB = ((150/400) = 2,667.
عدد أسهم الشركة B = N_B = 20000 سهم	عدد أسهم الشركة A = N_A = 10000 سهم
عدد الأسهم الكلية للشركة A= 10000 سهم	عدد الأسهم الكلية للشركة B = 20000 سهم
عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة A في الشركة B = (20000×0,55) سهم = 11000 سهم	عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة A في الشركة B = (20000×0,55) سهم = 11000 سهم
عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة B = (20000×0,45) سهم = 9000 سهم	عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة B = (20000×0,45) سهم = 9000 سهم
عدد الأسهم التي ستصدرها الشركة الدامجة للشركة المندمجة = AN_A	عدد الأسهم التي ستصدرها الشركة الدامجة للشركة المندمجة = BN_A
$AN_A = (P_B/P_A)* N_B$= (0,375*9000) =3375 actions	$BN_A = (P_A/P_B)* N_A$= (2,667*10000) =26670 actions
هذا يعني أن عدد الأسهم التي ستتحصل عليها الشركة المندمجة في الشركة الدامجة هو 3375 سهم؛	هذا يعني أن عدد الأسهم التي ستتحصل عليها الشركة المندمجة في الشركة الدامجة هو 26670 سهم؛
يصبح العدد الكلي لأسهم الشركة A هو (10000 + 7500) سهم = 17500 سهم	نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة الدامجة هي:
نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة الدامجة هي:	B%= 9000/(20000+26670)*100)= 19%
A%= (4125+10000)/(7500+10000)*100) = 81 %	نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة المندمجة هي:
نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة المندمجة هي:	A%= (11000+26670)/(20000+26670)*100)= 81%
B%= (3375)/(10000+7500)*100) = 19%	

14. الإندماج في حالة وجود مساهمات متبادلة بين شركات عقد الإندماج:

الشركة الدامجة تمتلك 70% من رأس مال الشركة المندمجة والشركة المندمجة تمتلك 40% من رأسمال الشركة الدامجة

الحالة 1: الشركة A امتصت الشركة B:	الحالة 2: الشركة B امتصت الشركة A:
نسبة حصص المبادلة = PB/ PA= ((400/150) = 0,375.	نسب حصص المبادلة = PA/ PB = ((150/400) = 2,667.
عدد الأسهم للشركة المندمجة $N_B = B$ =20000 سهم	عدد الأسهم للشركة المندمجة $N_A = A$ = 10000 سهم
عدد الأسهم الكلية للشركة الدامجة A= 10000 سهم	عدد الأسهم الكلية للشركة الدامجة B = 20000 سهم
عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة الدامجة A في رأسمالها = (0,6×10000) سهم = 6000 سهم	عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة الدامجة B في رأسمالها = (0,3×20000) سهم = 6000 سهم
عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة المندمجة B في الشركة A =(0,4×10000) سهم = 4000 سهم	عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة المندمجة A في الشركة B = (0,7×20000) سهم = 14000 سهم
عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة الدامجة A في الشركة B = (0,7×20000) سهم = 14000 سهم	عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة الدامجة B في الشركة A = (0,4×10000) سهم = 4000 سهم
عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة B في رأسمالها= (0,3×20000) سهم = 6000 سهم	عدد الأسهم المملوكة من طرف الشركة A في راسمالها= (0,6×10000) سهم = 6000 سهم
عدد الأسهم التي ستصدرها الشركة الدامجة للشركة المندمجة = AN_A	عدد الأسهم التي ستصدرها الشركة الدامجة للشركة المندمجة = BN_A
$AN_A = (P_B/ P_A)* N_B$= (0,375*6000) =2250 actions	$BN_A = (P_A/ P_B)* N_A$= (2,667*6000) =16002 actions
هذا يعني أن عدد الأسهم التي سيحصل عليها المساهمين في الشركة الدامجة هو 2250 سهم؛	هذا يعني أن عدد الأسهم التي سيحصل عليها المساهمين في الشركة الدامجة هو 16002 سهم؛
يصبح العدد الكلي لأسهم التي سيحصل عليها المساهمين في الشركة B هو عند الإندماج مع الشركة A هو:(4000 + 2250) سهم = 6250 سهم	يصبح العدد الكلي لأسهم التي سيحصل عليها المساهمين في الشركة A هو عند الإندماج مع الشركة A هو:(14000 + 16002) سهم = 30002 سهم
يصبح العدد الكلي لأسهم الشركة A هو (10000 + 7500) سهم = 12250 سهم	يصبح العدد الكلي لأسهم الشركة A هو (20000 + 26670) سهم = 46670 سهم

نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة الدامجة هي:	نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة الدامجة هي:
A%= (11250/(17500)*100)= 64%	B%=(10668+6000)/(46670)*100)= 36%
نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة المندمجة هي:	نسبة الأسهم الممنوحة لمساهمي الشركة المندمجة هي:
B%= (6250/(17500)*100)= 36%	A%=(14000+16002)/(46670)*100)= 64%

15. علاوة الإصدار (الاندماج): هي الفرق بين القيمة الحقيقية المقدرة (Estimated Real Value) للشركة والسعر الفعلي المدفوع للحصول عليها. وتمثل علاوة الاستحواذ أو الإندماج الزيادة في تكلفة شراء الشركة المستهدفة خلال عملية الاندماج والاستحواذ.

دروس في مقياس محاسبة الشركات المعمقة للدكتور صراوي مراد